

# المقتطف

الجزء الرابع من المجلد الرابع والخمسين

١ أبريل (نيسان) سنة ١٩١٩ - الموافق ٣٠ جاد الثاني سنة ١٣٣٧

## سياسة المهلك

(٨) السلطة القضائية

قلنا في مقتطف فبراير ان حكومة كل بلاد او حكمة قائمة بالسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. وبسطنا الكلام في ذلك الجزء وجزء مارس على السلطة التشريعية ونسترد الكلام الآن الى السلطة القضائية فنقول:

ان اصحاب السلطة القضائية اي القضاة موكلون بتطبيق قوانين البلاد على اهاليها. فيطلب من القاضي ان يكون عالماً بقوانين بلاده مقتدراً في تطبيقها على القضايا التي تعرض عليه. ويُطلب منه أيضاً ان يعمل بالتوازن سواء رأها حادلة او غير حادلة. والعمل بقانون غير عادل اصحح من ترك الامر للقاضي يعمل حسب اهوائه لان الضرر في الحالة الثانية اكثر منه في الحالة الاولى

لكن تطبيق القوانين على القضايا المختلفة ليس بالامر السهل لانه مهما كان القانون دقيقاً شاملاً فانه لا يتناول كل اشكال القضايا التي يُجْر عليها. فعلى القاضي ان يفهم القانون اي يتناول الغرض الاساسي منه ويتصرف في تطبيقه حسب دواعي الحال مراعيًا مبادئ الآداب العامة وخير الجمهور. وهذا الاسلوب جارٍ على اوسع في انكترا والولايات المتحدة حيث تحب الحكام القضاة مثل قوانين او فتاوى يعمل بها وتحتذى في المستقبل فيقول القضاة ان القاضي انقلابي حكم بكذا او انتي بكذا في مسألة مثل هذه ولذلك نحمك نحن مثله. وهذه

الاحكام او التنفيذي ليست قوانين واجبة الارعاء ولكن العمل بها مرغوب فيه ولا سيما اذا تماثلت القضايا. وعنيه فلتقضاة هناك شأن يقرب من شأن المشترعين بل قد يفرقة في الولايات المتحدة

يظهر مما تقدم ان اول شرط يشترط في القاضي هو ان يكون خالياً من النرض لا مصلحة ذاتية له لا مالية ولا سياسية ولا مذهبية. ولذلك تهتم البلدان الحنة الا تنظيم بانتقاء القضاة من الرجال ذوي الخبرة الواسعة الذين عركهم الدهر واثبتت الايام زهاتهم وبمدم عن الاهراء السياسية والمذهبية. وتعطيم الاجور الكافية حتى لا يقتحم طلب الرزق والاهتمام بعيالهم وتكفل لهم بقاءهم في مناصبهم ما رغبوها في البقاء فيها وتمنع تأثرهم من السلطين التشريعية والتنفيذية. وهذا شأن القضاة الآن في اكثر ممالك اوربا والولايات المتحدة الاميركية ولكنه ليس كذلك في بلدان اخرى

فلنا ان السلطة القضائية يجب ان تكون مستقلة عن السلطين الاخرين ولا يكون لها يد عليها. ولكن هل يحسن ان يكون لها سلطة عليها والى اى حد لا سلطة للقضاة على اختيار الرجال للقسم التشريعي ولا للقسم التنفيذي من اقسام الحكومة ولكن هل تتناول سلطتهم اعمال رجال التشريع ورجال التنفيذ (اي رجال الادارة) وهم يؤدون وظائفهم اى هل يحق للقاضي ان يحكم في دل قام اعضاء الجمعية التشريعية ورجال الادارة بما يطاب منهم او تجاوزوا الحد المطلوب اوفضوا فيه. هنا ترى الممالك مختلفة اختلافاً كبيراً في الولايات المتحدة الاميركية والجمهوريات الاميركية الاخرى اني اصل شعبها لاتيني وفي بريطانيا العظمى ومستمراتها كل رجال الحكومة مسؤولون عن اعمالهم لدى محاكم القضاء ولا يستثنى من ذلك الا ملك الانكليز ورئيس الولايات المتحدة (ما عدا اتهامه بخرابة البلاد). اما في سائر ممالك اوربا فلا سلطة لمحاكم القضاء العادية على رجال التشريع ولا على رجال الادارة من حيث كون اعمالهم في مناصبهم قانونية لا لوم فيها او غير قانونية ويستحقون العقاب عليها. وانما يحاكمون في مجالس تأديب خصوصية

اما في انكلترا فقد قال الاستاذ ديبي في كتابه قانون الدستور Law of the Constitution ان كل موظف من رئيس الوزراء فنازلاً الى

الشرطي (البوليس) وجابي الضرائب (الضراف) مشغولون مثل غيره من السكان لدى محاكم القضاء عن كل ما يعمده ولا صوغ قانوني له. وتجدد في تقارير المحاكم ذكر كثيرين من المواطنين الذين سجدوا لهم إلى مجالس القضاء وحكروا وحكم عليهم بالعقوبات أو الترامة لأعمال عملوها بمقتضى وظيفتهم ولكنهم تجاوزوا فيها أسقطهم المشروعة. وهذا غير مقصور على رجال الإدارة بل يتناول رجال الجيش وضباطهم فانهم كلهم يحكمون في المحاكم العادية عن كل عمل غير قانوني يعمله ولو عملوه اطاعة لأوامر ضباط أعلى منهم وطاعته واجبة عليهم. قال الاستاذ ديسي دان موقف الجندي صعب جداً نظرياً وعملياً فقد يكون مريضاً لأن يحكم عليه بالقتل في مجلس عسكري اذا خالف امر رئيسه ويحكم عليه بالقتل أيضاً في مجلس القضاء اذا اطاع امر رئيسه ولكن الحرية الشخصية والمسئولية الشخصية تفغيان ذلك. وضرب يصيب واحداً ولا ضرر يصيب الوفاً. وسلطة البرلمان الانكليزي فوق سلطة المحاكم الانكليزية ولكن سلطة المحاكم فوق سلطة المجالس البلدية ونحوها فقد تقبل قوانينها وقد تضرب بها عرض الحائط.

والمحاكم اعظم سلطة على الحكومة في الولايات المتحدة الاميركية وسلطتها غير مقتضرة على التسم التنفيذي اي على اعمال رجال الإدارة بل تتناول التسم التشريعي أيضاً اي اعمال مجلس النواب ومجلس الشيوخ لأن الدستور يحدد سلطة هذين المجلسين فاذا خالفها بقانون سنة فمحاكم القضاء غير مضطرة ان تفسر به فكأنها تحكم بطلانه. والشعب الاميركي يعد ذلك أكبر ضامن يمنع رجال التشريع ورجال الإدارة من تعدي حقوقهما. ولكن هذا الضامن غير موجود في فرنسا مثلاً ومع ذلك لا تتعدى السلطة التشريعية والتنفيذية حدودها فيها.

ومحاكم الموظفين في ممالك اوربا وفي التطر المصري اذا اخلوا بتوازين وظائفهم ادارياً في مجالس التأديب وقضا يسلمون الى المحاكم العمومية. ولهذا الاسلوب حسنات وسيئات حسنة ان اعضاء المجلس التأديبي يكونون من اخصر الناس بسوابق الموظف وما فيها من حسن وقبيح وبالضرر الذي يترتب على اخلاله بوظيفته. وسيئات هذا الاسلوب ان الداعي من الموظف يكون قاضية في الغالب فلا يسلم من التضامن عليه.

## (٩) السلطة التنفيذية

رجال السلطة التنفيذية هم كل رجال الحكومة غير اعضاء مجلس النواب ورجال القضاء اي هم كل الذين ينفذون قوانين الحكومة ويدرون اعمالها الادارية كحكام الاقاليم وحفظة الامن وحياة الاموال ومستخدمى البريد . وقد يشمل هذا التعريف الجيش البري والبحري . هذا اذا استعملت كلمة السلطة التنفيذية باوسع معانيها ولكنها قد تستعمل بمعنى ضيق يراد به ملك البلاد او رئيس الجمهورية او كل منهما مع مجلس وزرائه .

ورؤساء السلطة التنفيذية قلال جداً سواء استعملت معناها الضيق او الواسع لان المرض منها الاسراع في الاعمال فاذا كثرت الرؤساء تشوشت الاعمال حتى يصح المتر العاصي اذا كثرت الطباقون شاط الطغام . ومن ذلك قول نابليون المأثور وهو « قائد ضئيف خير من قائدين قويين » . في الولايات المتحدة الاميركية تنحصر السلطة التنفيذية في رئيس الولايات وهو يستعين بالرجال الذين يختارهم . ويحق له ان يعزلهم وقتما يشاء . والسلطة التنفيذية في بريطانيا العظمى يقوم بها مجلس الوزراء وهو المسيطر على سائر رجال الادارة اي انه المرجع الاخير في ادارة البلاد وتنفيذ الاحكام . لكن سلطة رئيس اميركا اوسع من سلطة مجلس الوزراء في انكترالائه القائد العام للجيش البرية والبحرية ويستطيع في زمن الحرب ان يشمل ما يشاء وقد ظهرت نتيجة ذلك باجلى بيان في الحرب الماضية فان جيش الولايات المتحدة كان اقل من ١٤٠ ٠٠٠ قاصر الرئيس ولن جندت وارسلت الى ميدان القتال اكثر من مليون جندي في سنة من الزمان وزودتهم بكل ما يحتاجون اليه من الذخيرة على اسلوب لم يقع في تاريخ البشر ما يضارعه وكانت نتيجة وان بلاد الولايات المتحدة الواسعة الارحاء عكفت كلها على اعداد معدات الحرب وتموين المحاربين ولولا سلطة رئيسها الواسعة غير المحدودة لما استطاع شيئاً من ذلك

واشترالكثيرين في السلطة اهد عن الخطأ من انحصارها في يد شخص واحد ولكنه اهد ايضاً عن انجاز الاعمال وقد يكون مائماً من انجازها كما ظهر في هذه الحرب . واذا كان لا بد من السلطة كثيرين بتولي سلطنة واحدة غير انطرق لانجاز

أعمالهم ان تقسم الاعمال بينهم حتى يستقل كل منهم بتسيير اذا كانت الاعمال يمكن تقسيمه والآن فالتوحيد اسم طائفة وانجز الاعمال وهنا يصل بنا الكلام الى كيفية تسيير السلطة التنفيذية فان الحكومات متسومة الآن الى قسمين كبيرين قسم تلك فيه السلطة التنفيذية بالوراثة وقسم بالانتخاب . والذي تكون سلطته التنفيذية بالوراثة اما ان يعمل بها فعلاً او اسماً فقط . فالملك والاميراطرة والامراء الخاكون كل هؤلاء مجلسون على عروشهم بالارث لا بالانتخاب . وقد يظهر ذلك في بادئ الرأي من الامور التي يتعذر تصديتها وهي مثل ما لو مات طيب فبنينا ابنة طيباً لان اباها كان طيباً او مات مدرس فبنينا ابنة مدرساً لان اباها كان مدرساً او مات مصور او مفسر فبنينا ابنة مصوراً او مفسراً لان اباها كان مصوراً او مفسراً . ولكن جرى الناس على ذلك منذ قرون كثيرة وبمضهم لا ينكر في ابطال غير انهم فعلوا شيئاً آخر ابقوا ملوكهم وامراءهم على عروشهم واناطوا السلطة التنفيذية بوزراء ينتخبون او يعينون ولا يقعون في مناصبهم الا ما داموا قائمين بها قياماً مرضياً . والقالب ان الملوك انفسهم يتنازلون عن حتمهم الموروث لوزرائهم طوعاً او كرهاً او يستعينون بهم على القيام بالسلطة التنفيذية ولذلك تجد اذ السلطة التنفيذية في انكلترا وايطاليا وبلجكا ليست في يد الملك بل في يد وزرائه ولو كانت اعمال الحكومة تنفذ باسمه . والوزراء هناك من نواب الشعب فكانت سلطتهم من الشعب . ولهذا النوع من الحكومة مزايا كثيرة اخصها الثبوت والجرى على خطة واحدة عندما ما لها من الشأن في المعاملات الدولية وما يشعريه الموظفون من الهيبة للملكهم ونظام بلادهم فيلزمون جانب الخدر ولا يهملون القيام بما يطلب منهم . ولا يزال اكثر الناس مائلين الى ابهة الملك والرغبة في ان يكون لهم نصيب منها فترى رجال الحكومة في البلدان الملكية يتقدمون الاوسمة ويسون الخلق المتصبة ويتبارون في بناها ويباهون به ولا تنهي النساء بحلاهن . ولا يزال الناس في تلك البلدان راضين عن ملوكهم مترلين انهم قلما يحطروا على بانهم ان السلطة لا تأتي بالارث كما ان العلم لا يأتي بالارث . وما ذلك الا لان الملوك المعاصرين يحوزون في ممالكهم مجرى رؤساء الجمهوريات لا يخالفون دستور بلادهم ولا يجرمون وزراءهم من السلطة التنفيذية الممطة لهم من قبل الشعب . ولكن الى اي زمن

يدوم ذلك وعلى بال من خطر منذ ثلاث سنوات ان امبراطور روسيا وامبراطور ألمانيا وامبراطور النمسا يتنازلون عن عروشهم او يلجأون الي التنازل بل من كان يحسر ان يبقى بذلك ويؤكدده . ولكن ما دام الأمن مستتباً والسلم ثابت الاركاب فقلما يخطر على بال امة ان تبطل نظام الحكم الموروث . ولا يقع ذلك الا في الثورات التي يتغلب فيها العامة على الخاصة

واذا لم تكن السلطة التنفيذية وراثية فهي انتخابية كما في اميركا او تعيينية كما في البلدان التي ملكها او رئيسها يدين وزرعه تعييناً

ولا انتخاب المتسلط اساليب مختلفة فرئيس الولايات المتحدة ينتخبه منتخبون من قبل الشعب ورئيس الجمهورية الفرنسية ينتخبه مجلس النواب ومجلس الشيوخ مجتمعين في هيئة جمعية عمومية . وحكام الولايات المتحدة ينتخب كل منهم في ولايته مباشرة . ورؤساء جمهوريات اميركا الجنوبية ينتخب بعضهم الشعب مباشرة كرئيس برازيل وبيرو وبعضهم بالواسطة كرئيس المكسيك وشيلي والارجنتين بواسطة اعيان ينتخبهم الشعب لا انتخاب الرئيس فكأنه ينزع السلطة من يد الامة ويحصرها في يد افراد منها

وكل البلدان الجمهورية تأنف من تكرار انتخاب رئيسها مخافة ان يفعل ما فعله نابليون او ابتعاداً عن النظام الملكي ولو كان دستورها لا يمنع تكرار الانتخاب كما في الولايات المتحدة الاميركية ولذلك لم ينفق حتى الآن ان انتخاب رئيس لها مرة ثالثة ولكن قلما يحصل ان رئيساً من ولن يفعل ما فعله نابليون ولو انتخب ثالثة ورابعة او يستطيع ان يفعل ذلك لو اراده . ومن بقاءه في الرئاسة زمناً طويلاً فائدة كبيرة لانه قلما يحصل ان تجد ابلاد رئيساً مثله في علمه واختباره وحسن سياسته وشدة عزيمته . اما في فرنسا فالرئيس ينتخب لسبع سنوات ويجوز ان يعاد انتخابه ولكن السلطة التنفيذية ليست في يده وما هو الا رأس اسمي للحكومة لان الحكومة الفرنسية جمهورية نيابية كما تقدم سلطتها التنفيذية في يد وزارتها

وخلاصة ما تقدم ان صاحب السلطة الالية بالوراثة قد تكون سلطته اسمية فقط كملك الانكليز وقد تكون فعلية كما كان ملك بروسيا . وكذلك صاحب السلطة الالية بالانتخاب قد تكون سلطته اسمية كرئيس الجمهورية الفرنسية او فعلية

كرئيس الولايات المتحدة. ولكن صاحب السلطة الفعلية سواء كانت سلطة وراثية او انتخابية لا يعمل من غير استشارة وزرائه او مشيريه مهما كان نوعهم ويندر جداً ان يعمل برأيه الخاص في هذا العصر ويتحمل المسؤولية لدى امتد ولاسيما في الامور الهامة

نأتي الآن الى كيفية اجراء الاعمال اي تنفيذ هذه السلطة على يد الموظفين فان صاحب السلطة العليا يختار معاونيه الذين يتألف منهم مجلس الوزراء اما مباشرة او بواسطة . في بلاد الانكليز يختار الملك زعيم الحزب الاكبر من حزبي الحكومة في مجلس النواب ويتقلده راس الوزارة وهو يختار ساثر اخوانه الوزراء. وفي الولايات المتحدة يختار الرئيس من يشاء ليكونوا وزراءه . واكثر البلدان المستقلة الدستورية تجري هذا الجري او ذلك واما في كل ولاية على حدها من الولايات الاميركية المتحدة فاکثر رجال الادارة من وكيل الحاكم فترازلاً يختارهم الشعب لا الحاكم ولكن هؤلاء الموظفين كلهم يكونون تابعين للرئيس الاكبر فكان مجموعهم قوة واحدة تعمل معاً ولو كان العمل موزعاً عليهم

ويأتي بعد الوزراء وكلاؤم والكوتيرية الداعون وحكام الولايات ووكلاؤم وحفظه الامن وهلم جرا والغالب ان هذه الوظائف دائرة مادام الموظف قائماً بمقوق وظيفته وتكون ابواب الارتقاء مفتوحة امامه حسب اهليته الا في الولايات المتحدة الاميركية فان وظائف الحكومة غير دائمة وقلما كانت تفسر اكثر من اربع سنوات لانها تتبع الاحزاب اما الآن فصار نصف الموظفين الاداريين يوظفون بالامتحان والكفاءة ويشبون في وظائفهم مهما كان حزبهم

وشي رسخ في الاذهان ان مستخدم الحكومة طامل مأجور ليعمل بعهه زال في اختياره كل اعتبار حزبي ومذهبي وجنسي واعتبرت كفاءةه للعمل لاغير كما اتنا في اختيار البناء والنجار والخطاط والطبيب والمدرس لا تلتفت الا الى الكفاءة

ومن منافع الاستمرار في الوظيفة ان الموظف يزيد كفاءةه للقيام بها . ومن مضاره ان الموظف قد يسأم الاستمرار على العمل الواحد او الإقامة في المكان الواحد فيسهل صله

وهناك توزيع هذه السلطة في النظر المصري وفي الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا كما كانت الحال في أواخر سنة ١٩١٧

مصر	الولايات المتحدة	فرنسا	إيطاليا
وزير الداخلية	سكرتير الخارجية	وزير الخارجية	وزير الخارجية
» الخزانة	سكرتير المالية	» المالية	» المالية
» المالية	سكرتير الحربية	» الحربية	» الحربية
» المعارف	المدعي العمومي	» الخزانة	» الحربية
» الأشغال	مدير البريد انعام	» التجارة والصناعة	» الخزانة والأديان
» الحربية	سكرتير البحرية	» البحرية	» البحرية
» الزراعة	سكرتير الداخلية	» الداخلية	» الداخلية
» الأوقاف	سكرتير الزراعة	» الزراعة	» التجارة والصناعة
	سكرتير التجارة	» المستعمرات	» الزراعة
	سكرتير الأشغال	» التعليم العمومي	» التعليم العمومي
		» الأشغال العمومية	» الأشغال العمومية
		» الثوبين	» المستعمرات
		» النخيرة	» البوسطة والتلغراف
		» العمل	» سكك الحديد

أما في البلاد الانكليزية فالوظائف أكثر من ذلك فزيد صهاهي في فرنسا وظيفه مدير البريد انعام ووظيفة وزير الهند ووظيفة رئيس مجالس الحكومة المحلية وتنقسم عنها وظيفه وزير الأشغال ووزير المعارف هذا وقايتنا الأولى من هذه المقصود لاجابة اخواننا السوريين الذين سألونا عن الحكومات المشهورة عسى ان يروا فيها ما يرشدهم الى اختيار الحكومة العالمة لسورية . وسنبدي رأينا في ذلك في جزءه تال